مقارنة تقديرات النفقات الحاكمة في مشروع قانون الموازنة العامة للسنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) مع ما جاء في قانون موازنة ٢٠٢١

(تستخدم الاوراق البحثية المتنوعة من قبل رئاسة المجلس او اللجان او السيدات والسادة النواب لدعمهم في اداء مهماتهم النيابية حصراً)

قسم بحوث الموازنة

مقارنة تقديرات النفقات الحاكمة في مشروع قانون الموازنة العامة للسنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) مع ما جاء في قانون موازنة ٢٠٢١

يلاحظ من خلال الجدول التالي، الأتي:-

١- بسبب التوجهات الطموحة التي تضمنها البرنامج الحكومي بغية تحقيق تحسن ملحوظ في الخدمات المقدمة للمواطنين لا سيما في مجال البطاقة التموينية والصحة وتحقيق الاستقرار السياسي زادت تخصيصات النفقات الحاكمة في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ عن قانون موازنة ٢٠٢١ بنسبة (٤٨٦.٤٨%)، هذا ما سيظهر في الفقرات ادناه.

٢- حافظ مشروع قانون موازنة عام ٢٠٢٣ وكما جاء في بيان الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٢٣ على الالتزامات ببرنامج استيراد الادوية لوزارة الصحة باضافة تخصيصات مالية لدعم استيراد الادوية، فقد زادت النفقات المخصصة لانتاج الادوية محليا او لبرنامج استيراد الادوية من (٣٢٣,٥٣٤,٤٦١) الف دينار عام ٢٠٢١ الى (١,٦٥١,٨٦٤,٢١٦) الف دينار عام ٢٠٢٣، وهذا ما يعكسه معدل التغير البالغ (٤١٠.٥٧%).

٣- اكد البرنامج الحكومي على التزام الحكومة بواجبها بدعم المفوضية المستقلة للانتخابات في جميع المجالات لتمكينها القيام باجراء انتخابات مجالس المحافظات وذلك بتوفير التخصيصات المالية وتهيئة الاجواء الامنة لاجراء الانتخابات لضمان نجاحها، والذي ترجم من خلال اضافة تخصيصات في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ لنفقات انتخاب مجالس المحافظات بلغت(٣٤٥,٤٥٥,٠٠٠) الف دينار، اذ لم يخصص له اي مبلغ في قانون موازنة ٢٠٢١.

٤- اكد البرنامج الحكومي على اهتمامه بمعالجة الفقر والبطالة في العراق ومن بينها تحسين وزيادة مفردات البطاقة التموينية، وهذا ما يظهر جليا من خلال الزيادة الكبيرة في تخصيصات البطاقة التموينة في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ بنسبة (٤٨٦.٤٨%) عن التخصيصات المصادق عليها في قانون موازنة ٢٠٢١، اذ زادت من (٧٩٤,٩٢٣,٨٥٨) الف دينار في قانون موازنة ٢٠٢١ الى (٤,٦٦٢,٠٦٨,٩٦٥) الف دينار في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣.

٥- ضمن اولويات البرنامج الحكومي وضع خطة مستعجلة لدعم المزارعين بهدف انجاح الخطة الزراعية لعام ٢٠٢٣ لضمان توفير المحاصيل الاستراتيجية وخاصة محصول الحنطة، ولكن الملاحظ ان تخصيصات دعم وشراء محصول الحنطة والشلب قد انخفض في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ بنسبة (٣.١٩%) عن قانون موازنة ٢٠٢١، وهذا الانخفاض قد لا يدل على عدم التزام الحكومة ببرنامجها، وانما قد يكون انخفاض كمية المحصول هو المسبب الاساس والرئيسي لانخفاض نسبة التخصيصات.

٦- في مجال اهتمام الحكومة بتوفير قاعدة بيانات سكانية شاملة على مستوى الوحدات الادارية، يلاحظ ان الحكومة تدعم في برنامجها الحكومي استكمال الاجراءات اللازمة لتنفيذ تعداد عام للسكان في غضون السنتين القادمتين من خلال الزيادة الواضحة لنفقات التعداد العام للسكان في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ بنسبة (٣٤٩٦.٥٩%) عن قانون موازنة ٢٠٢١.

٧- نلاحظ ان حصة الاقليم للنفقات الحاكمة قد زادت من (٦٥٧,٥٩٤,٠٢٤) الف دينار الى (١.٢٥٦,٦١١,٧٢٤) الف دينار ويرجع ذلك الى ذات الاسباب والتوجهات المطروحة في البرنامج الحكومي المذكورة في النقاط اعلاه.

ملاحظة:- ورد ضمن جدول (د) المتعلق بالنفقات الحاكمة في مشروع الموازنة لسنة ٢٠٢٣ العمود وسط الجدول الاعتماد المخصص لعام / ٢٠٢٢، وهو خطأ طباعي غير مقصود والصحيح هو الاعتماد المخصص لعام/ ٢٠٢٣.

النفقات الحاكمة في مشروع قانون الموازنة العامة للسنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) ، وقانون موازنة ٢٠٢١، وحصة اقليم كوردستان منها

ت	المفردات	الاعتماد المخصص ٢٠٢١ (١)	تقديرات ٢٠٢٣ (٢)	معدل التغير% ١/٢	حصة اقليم كوردستان ٢٠٢١	حصة اقليم كوردستان * ٢٠٢٣
١	البطاقة التموينية (نظام التوزيع العام)	٧٩٤,٩٢٣,٨٥٨	٤,٦٦٢,٠٦٨,٩٦٥	٤٨٦.٤٨	١٠٠,٧١٦,٨٥٣	٥٩٠,٦٨٤,١٣٨
٢	نفقات دعاوي نزاعات الملكية	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	٣,١٦٧,٥٠٠	٦,٣٣٥,٠٠٠
٣	الادوية	٣٢٣,٥٣٤,٤٦١	١,٦٥١,٨٦٤,٢١٦	٤١٠.٥٧	٤٠,٩٩١,٨١٦	٢٠٩,٢٩١,١٩٦
٤	دعم شراء محصول الحنطة والشلب	٢,٥٨٢,٣٦٥,٧٦١	٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣.١٩-	٣٢٧,١٨٥,٧٤٢	٣١٦,٧٥٠,٠٠٠
٥	استيراد الطاقة	١,٤٥٤,٦١٠,٤١٧	٣٥٨,٦٢٠,٦٨٩	٧٥.٣٥-	١٨٤,٢٩٩,١٤٠	٤٥,٤٣٧,٢٤١
٦	التعداد العام للسكان (استثماري)	٩,٧٣١,٤٣٧	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٩٦.٥٩	١,٢٣٢,٩٧٣	٤٤,٣٤٥,٠٠٠
٧	نفقات انتخاب مجالس المحافظات	-	٣٤٥,٤٥٥,٠٠٠		-	٤٣,٧٦٩,١٤٩
٨	المجموع	٥,١٩٠,١٦٥,٩٣٤	٩,٩١٨,٠٠٨,٨٧٠	٩١.٠٩	٦٥٧,٥٩٤,٠٢٤	١.٢٥٦,٦١١,٧٢٤

- - حصة الاقليم تحسب على اساس (١٢.٦%) لكل مفردة من مفردات النفقات الحاكمة

المصادر:-

١- مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات ٢٠٢٣و٢٠٢٤و٢٠٢٥.
٢- قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٢١.
٣- بيان الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠٢٣ .
٤- البرنامج الحكومي لعام ٢٠٢٢.